

المبحث الأول : التأكيد على مدى أقدمية ظاهرة "الرأي العام" يرى أصحاب الرأي الأول أنه الرأي العام وجدت بعض آثاره المادية والمعنوية في المجتمعات القديمة و لكن بسميات أخرى وبدرجات متفاوتة من حيث التعبير والتجلی العلني وهذا حسب طبيعة نظام الحكم والصلاحيات العرفية و القانونية و السياسية المتاحة للرعاية أو بكلمة أدق لممثليهم من قبل الزعيم أو الإمبراطور أو البابا سواء في فترات السلام أو في فترات الحرب والتوسيع ، حيث من أشهر هذه المسميات العرفية أو القانونية: الاتفاق المصلحة (Accord)، الإجماع (Consensus)، الرغبة العامة (Intérêt général)، الإرادة الإلهية (Volonté divine)، معظم هذه المراحل التاريخية في الشرق والغرب ظاهرة احتكار السلطة والامتيازات السياسية والاقتصادية من قبل غالبية أو أصلية تمارس هيمنتها من خلال استخدام القوة العسكرية و النفوذ السياسي على المستضعفين من النساء والرجال تارة باسم التفويض المباشر وطورا باسم التفويض غير المباشر. لكن رغم هذه الطاعة المفروضة على المحكومين باسم دعاءيات سياسية تزعزع الحفاظ على المكاسب التاريخية والسياسية للرعاية خدمة لمصالح فردية أو فئوية آنية أو مستقبلية وجدت فترات استثنائية في مجتمعات و حضارات كالصينية والفارسية والهندية واليونانية والإغريقية وغيرها ساد فيها العدل والإحسان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على بد أنبياء ورسل و من ثم خلفاء راشدين وقياسا مع الفارق، عرف العالم المسيحي الظاهرة بأشكال و صور شتى في ظل ظاهرة الإقطاع حيث عاشت الآراء تحت سيطرة الكنيسة اللاهوتية المتحالفه مع الملوك والأباطرة تمixin في ظاهرة رأي عام خاضع ، يبرر وجوده عقائديا باسم القضاء والقدر السيد و العبد) نتيجة الأممية و الفقر والحرمان حيث ظل يتلقى السواد الأعظم من معتنقى المسيحية التعاليم الكنيسة في شكل طقوس زرعت في نفسيته الشعور بالانتقام والوحدة و الخلاص، خاصة مع بروز وتطور ظاهرة الحروب الصليبية خارج حدودها الإقليمية ، هذا في حين شهد العالم الإسلامي الظاهرة في صيغ الإجماع و الشورى كممارسة اجتماعية واسعة منذ عهدة النبوة وحتى أيام الخلافة الراشدة وبعضا من فترات الحكم الملكي.